



العدوان الأمريكي سبب الأزمات الإنسانية حول العالم لا للتدخل في ليبيا ولعودة كل القوات الأمريكية إلى الوطن الآن!

بوصول المساعدات الإنسانية لكل الشعب الليبي. " وهذه الأخيرة تعني بأنه يتوجب السماح بدخول الطواقم العسكرية الأمريكية الموجودة على طول الحدود مع مصر وتونس إلى ليبيا. يعرف سكان هايتي ونيو أورلينز جيداً الوجه العسكري العنفي لهذه "المساعدات الإنسانية". وفي وضع شبيه بما حدث في العراق حيث لا يعتبر الجنود الأمريكيون عناصر مقاتلة بل طواقم تدريبية للعراقيين، لا يتم النظر إلى طواقم "الإعانة" العسكرية هذه على أنها قوات عسكرية برية.

ويتابع أوباما بالقول: "دعوني أوضح بشكل قاطع بأن هذه الشروط غير قابلة للتفاوض. ففي حال عدم التزام القذافي بالقرار سيعمد المجتمع الدولي إلى التحرك وإلى إنفاذ القرار بالقوة العسكرية". وأضاف قائلاً: "ولهذا فقد أصدرت تعليماتي لوزير الدفاع وللجيش لتنسيق خططهم بخصوص ليبيا. إنني على ثقة من قدرة نساء ورجال قواتنا العسكرية على تنفيذ مهمة [الإلزام] بالخطر الجوي". أوضح كل من وزير الدفاع روبرت غيتس والخارجية هيلاري كلينتون بأن تطبيق الحظر الجوي يتطلب قصف ليبيا وهو الشكل الذي يتخذه التدخل الإنساني على النمط الأمريكي.

يعني الإملاء الأمريكي في الشؤون الدولية اعتماد العنف سلاحاً مفضلاً، حيث يتلاشى مبدأ التفاوض وإحترام سيادة الدول وحيث يتم إستعمال أية حجج تتعلق بالمدينين لتبرير إستعمال العنف والقوة ضد الشعوب.

ويعتبر القرار الأممي المفروض أمريكياً وسيلة تمكن الولايات المتحدة من الإبقاء على هيمنتها في مواجهة تنافسها ولكن أيضاً حاجتها إلى التعاون مع القوى الأوروبية والساعية أيضاً إلى السيطرة على المصادر الطبيعية ومد مناطق نفوذها في ليبيا وفي المنطقة ككل. فكما قال أوباما: "الولايات المتحدة على إستعداد للتحرك في إطار تحالف دولي. القيادة الأمريكية هي أمر أساسي، لكن هذا لا يعني التصرف بشكل إفرادي، بل صوغ الظروف الملائمة لتحرك المجتمع الدولي سوية".

باستطاعة شعوب العالم توقع الآثار المدمرة لفرض حظر جوي بالنظر إلى القوة التدميرية التي تمتلكها الولايات المتحدة والنااتو والقوى الأوروبية. إن أي تدخل أمريكي أو أوروبي في صراع هو حرب أهلية ليبية بوضوح بغض النظر عن المبررات لا يخدم مصالح الشعوب أو السلام والإستقرار. يؤدي التدخل والعدوان الأمريكيين إلى العنف والأزمات

تدعو المنظمة الماركسية-اللينينية للولايات المتحدة إلى رفض العدوان العسكري الأمريكي على ليبيا وإلى تأييد الدعوة إلى وقف لإطلاق النار عوضاً. فالخطوة العادلة والإنسانية الكفيلة بخدمة مصالح الشعوب بما فيها الشعب الأمريكي تتمثل بعودة كافة القوات الأمريكية إلى الوطن الآن!

فمن المتوقع إزدياد التدخل والعدوان الذين تفودهما الولايات المتحدة بالتزامن مع فرض العقوبات على ليبيا والإستعداد لإرسال "مساعدات" عسكرية وفرق مقاتلة خاصة وجهازية عناصر القوى البحرية والقاذفات الجوية للتحرك، وذلك بعدما أجاز قرار من الأمم المتحدة فرض حصار جوي والقيام بما يلزم ضد ليبيا. أكد الرئيس باراك أوباما يوم 18 مارس بأن القرار "يجب إستعمال القوة على أرضية الإلتزام بالقيام بما يلزم لإيقاف القتل".

تؤكد التجارب الماضية والحاضرة بأن العقوبات الأمريكية وإستخدام القوة العسكرية لم تتمكن يوماً من تقديم المساعدة الإنسانية وتلبية حاجات المدنيين، سواءً كنا نتحدث عن العراق أو أفغانستان أو الباكستان أو هايتي أو أي منطقة أخرى من العالم. تمثل العقوبات و"مناطق الحظر الجوي" اليوم أفعالاً حربية تساهم بشكل كبير في زيادة تعرض المدنيين للعنف والقتل. لا بد من رفض ومعارضة إستعمال الولايات المتحدة للقوة من حيث أنها جريمة ضد الشعوب.

نقول لا لإستعمال القوة والعنف والقتل من قبل الولايات المتحدة ولا لتدخل النااتو والولايات المتحدة وكل القوى الإمبريالية في ليبيا! فنقرر شؤون ليبيا يعود للشعب الليبي وحده، فالتدخل الأمريكي والأجنبي هو ما يعرقل قدرة الناس على تقرير أمورهم بأنفسهم.

وأكد أوباما أيضاً على أنه لاتفاوض وبأنه يعود للولايات المتحدة إملاء قواعد اللعبة وإستعمال القوة أيضاً. وفي إستعدادة للتهديدات الموجهة لصدام حسين قبيل إجتياح العراق، صرح الرئيس أوباما بأن "هناك خياراً أمام [الزعيم الليبي] معمر القذافي ... لا بد من دخول وقف لإطلاق النار حيز التنفيذ الفوري". هذا مع العلم بأن ليبيا كانت قد ساندت "وقفاً لإطلاق النار وللعمليات العسكرية فوريين"، لكن هذا لم يحول دون إملاء أوباما بأن الأمر لا يكفي. إذ توجب على القذافي "إيقاف تقدم قواته باتجاه بنغازي وسحبها من أجدابيا ومصراتة والزواوية بالإضافة إلى إمداد كافة المناطق بالمياه والكهرباء والوقود ثانية، والسماح

المتحدة. أما في فلسطين تقوم الولايات المتحدة بتمويل وحماية الحصار المفروض على غزة والذي يكبل أكثر من مليون شخص في سجن مفتوح والذي أدى إلى أزمة إنسانية مستمرة منذ سنين عدة. تجيز الولايات المتحدة وتمول القصف والقتل والعنف الإسرائيلي اليومي بحق المدنيين في حين تحول دون إدانة الأمم المتحدة لإسرائيل أو إيقاف العنف المسعور ضد المدنيين الفلسطينيين. ندعو إلى رفع الصوت عالياً وبوضوح بشأن الموضوع الليبي بالتزامن مع الحراك الشعبي في البلاد دفاعاً عن حقوق العمال ومناهضة للحرب على أفغانستان والعراق:

لا للتدخل في ليبيا! لا للتدخل العسكري! مع الدعوة لوقف إطلاق النار! ولإعادة كافة القوات الأمريكية للوطن الآن!

قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بليبيا

وهيئات بالإنابة أو بالتوجيه من قبلها... ويحسب مراسل الجزيرة في بنغازي، "معقل الثوار الرئيسي"، فقد هزج حشد كبير كان يتابع التصويت على شاشة تلفزيونية عملاقة فرحين وأطلقوا المفرقات النارية ذات اللونين الأحمر والأخضر.

ووفق منظمة الملاحه الجوية الأوروبية يوروكوتترول فقد أقدمت السلطات الليبية على إغلاق المجال الليبي الجوي بعيد موافقة مجلس الأمن الدولي على القرار بناء على ما نقلته تقارير صحفية عن السلطات المالطية التي قالت بأن "ليبيا لن تسمح بأي حركة ملاحه جوية حتى إشعار آخر".

من جهته قال المتحدث باسم الحكومة الليبية موسى إبراهيم: "يعد [القرار] لا قانوني ولا أخلاقي. إذ نواجه تمرداً مسلحاً لقم أي بلدٍ بمحاربتة. لقد إعتدوا على وسائل الإعلام في قرارهم هذا وهذا لايجوز. سيؤدي الأمر إلى إيذاء الليبيين وهو سيقوي وضعنا الداخلي ويوحدنا في مواجهة العدو الخارجي". وصرح الزعيم الليبي معمر القذافي للإذاعة والتلفزة الحكومية البرتغالية بأنه "لا صلاحية لمجلس الأمن، ولاحق له بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. سيكون الأمر بمثابة إستعمار فاضح من دون أي مبرر. إنه [كلام غير مفهوم] خطير وجدي. هذا جنون وحماسة وصلافة..."

وكانت وزارة الدفاع الليبية حذرت قبل التصويت على القرار الأممي يوم الخميس بأن أي تدخل عسكري في ليبيا سيعرض الملاحه البحرية والجوية في البحر المتوسط للخطر. "إلا أن وزير الخارجية الليبي موسى كوسي أصدر بياناً بعد تمرير القرار يعلن فيه وفقاً لإطلاق النار. وقال موسى: "قررنا وفقاً فوراً لإطلاق النار وإيقاف كافة العمليات العسكرية فوراً. [قريباً] حريصة جداً على أرواح المدنيين." إلا أنه أضاف بأن ليبيا بحكم كونها عضواً في الأمم المتحدة فهي "ملتزمة بقبول قرارات مجلس الأمن الدولي."

ونقل مراسل قناة الجزيرة في لندن بول بريمن بأن الإستعدادات العسكرية للقوات الدولية سيتواصل رغم إعلان كوسي.

وقال المراسل: "أعتقد بأن الإعلان الليبي سيجعل شن الهجمات أمراً أكثر صعوبة، إلا أنه لن يحول دون إستمرار الإستعدادات العسكرية للتحالف الغربي. ما يحتاجون إليه في هذه المرحلة المبكرة هو تجهيز قوات التحالف لتطبيق القرار الأممي بفرص

الإنسانية حول العالم. وهو ما يعرقل قيام الشعوب بحل مشاكلها بأنفسها بإستعمال نظمها الفكرية وحشد طاقاتهم الخاصة. فمن أجل مساعدة شعب ليبيا وشعوب العالم الأخرى لا بد من إعادة كافة القوات الأمريكية إلى الوطن الآن! وهو كفيل بالإسهام بالسلام والإستقرار.

تندد المنظمة الماركسية - اللينينية للولايات المتحدة بالمعايير المزدوجة الأمريكية حين يتعلق الأمر بمعارضة إستخدام العنف ضد المدنيين. ففي حين يبرر التدخل عسكرياً في ليبيا "لحماية المدنيين"، يدعو أوباما إلى ضبط النفس في البحرين حيث يتم إستخدام الدبابات والرصاص الحي والمروحيات ضد المتظاهرين العزل. ولا يفرض أوباما "تغيير النظام" بل "تعديل النظام" إذا ما تعلق الأمر بالحكومات المتواطئة مع الولايات

تتناقل وسائل الإعلام بأن مجلس الأمن الدولي قد صوت يوم الخميس 17 مارس على قرار يجيز تطبيق "منطقة حظر جوي" فوق ليبيا بالإضافة إلى "القيام بما يلزم" - وهو ما يعني القيام بتحركات عسكرية - من أجل حماية المدنيين. صوت عشرة من أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر لصالح القرار فيما إمتنعت كل من روسيا والهند والصين وألمانيا والبرازيل عن التصويت. ولم تعارض أي دولة القرار الذي رعته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ولبنان.

يكشف تفويض مجلس الأمن "القيام بما يلزم" عن أن القرار يهدف إلى السيطرة على ليبيا عن طريقة إزاحة زعيمها معمر القذافي.

فقد قال مسؤولون أمريكيون في تصريحات من تونس قبيل تبني القرار عكست التحول الكبير في لهجة المطالب بأن واشنطن لا ترغب فقط في الحصول على تفويض لإنشاء منطقة حظر جوي لمساعدة الثوار الليبيين، بل بالسماح بتنفيذ ضربات جوية ضد الدبابات والمدفعية الثقيلة الليبية. ففي تصريحات للصحافة، قالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون: "من المهم التذكير بما يؤكد الخبراء العسكريين حول العالم من أن حظراً جويًا يستلزم خطوات معينة لحماية الطائرات وربابنتها مثل قصف أهداف محددة كالدفاعات الأرضية الليبية."

وفي حيثيات القرار، يقوم قرار مجلس الأمن الدولي بـ"الإجازة للدول الأعضاء... القيام بما يلزم... لحماية المدنيين والمناطق المدنية المأهولة المستهدفة في الجماهيرية الليبية بما فيها بنغازي، مع إستبعاد إرسال أية قوة إحتلال أجنبية أياً كان شكلها إلى أي من الأراضي الليبية...؛

"فرض حظر على كافة الرحلات الجوية في أجواء الجماهيرية العربية الليبية للمساعدة على حماية المدنيين؛" دعوة الدول الأعضاء جميعها، سواءً على الصعيد الإفرادى أو في إطار تجمعات أو منظمات إقليمية، بالمساعدة على تطبيق القرار بما فيه السماح بالتحليق في أجوائها بهدف إنفاذ "الحظر الجوي"؛

"تقرير تجميد الأرصد المفروض بموجب القرار 1970 على كافة الأموال والأصول المالية والموارد الإقتصادية الأخرى الموجودة على أراضي الدول الأعضاء والعائدة والمملوكة مباشرة أو غير مباشرة من السلطات الليبية... أو من أشخاص

منطقة حظر جوي. وبعدها سيحددون فيما سيعمدون إلى قصف أية قوات على الأرض وهو ما سيتوقف إلى حد كبير على ما ستقوم به قوات القذافي.

وكان المندوبين الأمريكي والبريطاني إلى الأمم المتحدة سوزان رايس ومارك ليال غرانت قد صوتا إلى جانب القرار في جلسة علنية لمجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم الخميس 17 مارس.

تحدث وسائل الإعلام عن هجوم وشيك على ليبيا قد "تشارك فيه فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا." وتقول التقارير الإعلامية بأن الدول الثلاث تجهز طائرات مقاتلة في حين قالت وسائل الإعلام الكندية بأن كندا تستعد لإرسال ست طائرات مقاتلة من طراز سي اف 18 "للمشاركة في العمل العسكري ضد النظام الليبي."

وحضرت الإدارة الأمريكية خطاً لإنفاذ الحظر الجوي مع حديث مسؤولين من مجلس الشيوخ عن اجتماع رئاسي مغلق تم فيه الإعلان بأنه بإمكان الإدارة شل الطيران الليبي قبل يوم الأحد أو الاثنين. "ستشارك في العمليات طائرات مقاتلة وقاذفة وطائرات مراقبة مع تشديد الإدارة على أهمية المشاركة العربية لدول مثل الإمارات العربية المتحدة والأردن."

وبلغ الأمر بذهاب وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبية شخصياً إلى اجتماع مجلس الأمن للترويج للقرار.

وقال: "إن فرنسا تسهم بشكل كبير في هذا التحرك وهي شاركت في تحضير مسودة المشروع. لدينا هدف واحد: نريد إيقاف هجمات نظام القذافي ضد المدنيين. وهو أمر لن يستغرق أكثر من ساعات أو أيام لأن الضغط يتزايد بشكل كبير على بنغازي تحديداً."

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن جوبية قوله بأن الضربات الجوية ستبدأ سريعا بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي.

وقال مصدر دبلوماسي فرنسي بأن "العمليات العسكرية قد تبدأ سريعا بعيد صدور القرار الدولي."

وكانت خمس دول عربية أعلنت عن إمكانية مشاركتها في العمليات العسكرية منها الأردن وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة وفق ما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن

مصادر دبلوماسية لم تسمها.

وقد إمتعت الصين والهند والبرازيل وروسيا وألمانيا عن التصويت وهو ما سمح للولايات المتحدة زعم فوزها بعشرة أصوات موافق مقابل صفر ممانعة. وشرح المندوب الدائم للصين لدى الأمم المتحدة لي باودونغ موقف بلده بالقول: "تنظر الصين بعين الفلق إلى التطورات السيئة الأخيرة في ليبيا. ونؤيد تبني مجلس الأمن لكافة الإجراءات اللازمة لإستقرار الوضع في ليبيا بأسرع وقت ممكن وإيقاف العنف ضد المدنيين."

وأضاف: "أكدت الصين دوماً على ضرورة إتزام إجراءات مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وإحترام سيادة وإستقلال ووحدة الأراضي الليبية ولحل الأزمة الليبية الراهنة بالطرق السلمية."

إذا ما قدرنا بأن الصين تعتقد بمخالفة القرار لميثاق الأمم المتحدة، فلماذا لم تصوت الصين إذاً ضد القرار؟ وهذا ما لم يشرحه المندوب.

أما بالنسبة لروسيا، فقد نقلت قناة روسيا اليوم عن المندوب الروسي إلى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين قوله بأن بلاده تخشى بأن يؤدي فرض حظر جوي فوق ليبيا إلى تدخل عسكري واسع سيؤثر حتماً على السكان المدنيين. وبرأيه فإن مجلس الأمن لم يتصدى "للتساؤلات محددة ومشروعة من قبل روسيا ودول أخرى بخصوص كيفية تطبيق نظام الحظر الجوي وماهية القواعد الناظمة لإستعمال القوة."

وبحسب تشوركين فإن أنجع الطرق للإستقرار في ليبيا هو وقف لإطلاق النار وليس الغزو الإجنبي، وهو ما عبر عنه مشروع قرار تقدمت به روسيا يوم 16 مارس. إلا أن العديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن مأسورة "بالحلول العسكرية" لحل الأزمة، بحسب تشوركين. لكن هذا لا يفسر عدم إستخدام روسيا لحق النقض.

إلا أن عدم التصويت ضد القرار قد أعطى الضوء الأخضر للخرق الواسع لميثاق الأمم المتحدة ومكن أوباما أيضاً من الزعم بالفوز بنتيجة التصويت 10 مقابل صفر لصالح العدوان على ليبيا، وذلك بعيد إتهامه بالتردد في الشأن الليبي.

